مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تفعيل دور مهنة تدقيق الحسابات في ظل الأزمة العالمية
اسم الكاتب: أ.م.د. سعاد سعيد غزال، أ.م.د. فيحاء عبدالخالق يحيى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3497
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمـيـة الـرافـديـن
العدد ١١٢ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

تفعيل دور مهنة تدقيق الحسابات في ظل الأزمة المالية العالمية

Activating The Role Of The Auditing Profession In Light Of The Global Financial Crisis

الدكتورة سعاد سعيد غزال
أستاذ مساعد -قسم المحاسبة

الدكتورة فيحاء عبد الخالق يحيى
أستاذ مساعد -قسم المحاسبة

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل

Soad S .Gazal (PhD)
Assistant Professor

Fayha A. Yahya (PhD)
Assistant Professor

Assistant Professor Department of Accountancy
University of Mosul

soadgazal@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١١/١١/٢٣ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/٥/٢

تفعيل دور مهنة تدقيق الحسابات في ظل الأزمة المالية العالمية

إعـــداد: الدكتورة سعاد سعيد غزال
الدكتورة فيحاء عبد الخالق يحيى

Activating The Role Of The Auditing Profession In Light Of The Global Financial Crisis

Set by: Soad s .Gazal (PhD)
Fayha a.Yahya (PhD)

Abstract

The global economy since the 2008 passes with financial crisis and there is much debate about the causes of this crisis have been charged a lot to the audit profession being one of the underlying causes of this crisis as an effective administration capable of measuring the degree of reliability in the information provided to users and this has a big role in the protection of investments from collapse , has resulted in the charges raised many doubts about the ability of the audit profession to influence the quality of financial information also raised several questions about the quality of the profession and the scope of the standards of scrutiny and the application of role Governance checked and given their impact on the global financial crisis, and the research aims to study and analyze aspects of the financial crisis, and look for ways to activate the audit profession to reduce the effects of the financial crisis through a commitment to quality standards as well as checking on the application of international auditing standards Governance and activating the role of the audit.

Keywords: The Ethich Profession of Auditing , Financial Crisis, Auditing Quality, Governance

تفعيل دور مهنة تدقيق الحسابات في ظل الأزمة المالية العالمية

إعـــداد: الدكتورة سعاد سعيد غزال

الدكتورة فيحاء عبد الخالق يحيى

المستخلص

يمر الاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠٠٨ بأزمة مالية، وهناك جدل واسع حول مسببات هذه الأزمة، وقد تم توجيه اتهامات كثيرة إلى مهنة التدقيق كونها من المسببات الأساسية لهذه الأزمة، لأنها إدارة فعالة قادرة على قياس درجة الموثوقية في المعلومات المقدمة للمستخدمين، وهذا له دور كبير في حماية الاستثمارات من الانهيار، وقد أدت هذه الاتهامات إلى إثارة العديد من الشكوك حول مقدرة مهنة التدقيق من التأثير على جودة المعلومات المالية، كما أثارت عدة تساؤلات حول جودة هذه المهنة ومدى الالتزام بمعايير التدقيق وتطبيق الدور الحوكمي للتدقيق ولما لذلك من أثر على الأزمة المالية العالمية ،ويهدف البحث إلى دراسة وتحليل جوانب الأزمة المالية، والبحث في سبل تفعيل مهنة التدقيق للحد من آثار الأزمة المالية من خلال الالتزام بمعايير جودة التدقيق، فضلاً عن تطبيق معايير التدقيق الدولية وتفعيل الدور الحوكمي للتدقيق.

الكلمات المفتاحية:

الأخلاقيات المهنية للتدقيق، الأزمة المالية، جودة التدقيق، الحوكمة.

المقدمة

يمر الاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠٠٨ بأزمة مالية غير مسبوقة نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تمتد وتتفاقم وتضرب الاقتصاد العالمي برمتهِ رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وفي دول شرق آسيا وعلى الرغم من مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة، ولأن هذه الأزمة لم تتجاوب بشكل كبير مع جهود التغلب عليها بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة الركود أو الكساد التي انعكست في زيادة عدد حالات الإفلاس والانهيارات للعديد من الشركات الكبرى، وهذه الأزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي .

وقد ثار جدل واسع حول مسببات هذه لأزمة، فالبعض أرجعها إلى أسباب اقتصادية والآخر أسباب قانونية ثم أسباب محاسبية وتدقيقية باعتبار أن المحاسبة علم اجتماعي يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به والبعض الآخر أرجعها إلى تراخي في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتراخي آليات الحوكمة خاصة في المؤسسات المالية، الأمر الذي انعكس على توسع عملية الإقراض والاقتراض .

كل ذلك أدى إلى توجيه اتهامات كثيرة إلى مهنة التدقيق ،إذ أثارت تلك الأزمة شكوكاً في مقدرة هذه المهنة من تأثير على جودة المعلومات المالية كونها تعد أداة رقابية فعالة قادرة على قياس درجة الموثوقية في هذه المعلومات المقدمة للمستخدمين، وهذا له دور كبير في حماية الاستثمارات من الانهيار، كما إن تأكيد الثقة في المعلومات التي توفرها التقارير المالية ضرورية جداً في الأسواق المالية في ظل عولمة وتدويل المال وتزايد أحجام المشروعات .

وقد حاولت الجهات المهنية المسؤولة عن إدارة شؤون المهنة تنظيمها من خلال التوصيات وإصدار المعايير والتفسيرات وقواعد السلوك المهني التي تهدف إلى ضمان حيادية وشفافية المعلومات المحاسبية وعدم انحيازها لأي جهة من أصحاب المصالح دون جهة أخرى، والتأكيد على جودة عملية التدقيق والتزام مدققي الحسابات بقواعد السلوك المهني وأخلاقيات المهنة واستقلالية المدققين، ومحاولة الحد من قيام مدققي الحسابات بأعمال مزدوجة للشركة نفسها التي يقومون بتدقيقها، فضلا عن تأكيد الدور الحوكمي لمهنة التدقيق.

مشكلة البحث

أدت الانهيارات والفضائح المالية للعديد من كبرى الشركات في العالم إلى إثارة مجموعة من التساؤلات حول مهنة التدقيق ودورها في الأزمة:

١. هل التطبيق الخاطئ لمعايير جودة التدقيق يمكن أن يؤدي إلى حدوث الأزمة المالية؟
٢. وهل عدم الالتزام بقواعد وسلوك المهنة وأخلاقيات المهنة من قبل المدققين كان احد الأسباب وراء الأزمة المالية؟
٣. هل الضعف في تطبيق الدور الحوكمي لمهنة التدقيق يمكن ان يؤدي إلى حدوث الأزمة المالية؟

٤. إلى أي مدى يمكن أن تحد مهنة التدقيق من التلاعب من قبل إدارة الشركة أو حدوث تحالف بين الإدارة ومدقق الحسابات يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بمصلحة المساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات المصلحة في الشركة؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال البحث في أهمية مهنة التدقيق في الأزمة المالية من خلال دور مدققي الحسابات في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية والتي تؤثر على أزمة الثقة بين الأطراف الرئيسة في المنظمة (أطراف الوكالة)

كما تأتي أهمية البحث من أهمية إيجاد سبل لتفعيل دور مهنة التدقيق والتأكيد على تفعيل الدور الحوكمي له في معالجة آثار الأزمة المالية العالمية .

هدف البحث

يهدف البحث إلى:

١. دراسة وتحليل جوانب الأزمة المالية وأسبابها .
٢. عرض الاتهامات الموجهة إلى مهنة التدقيق لأنها أدت إلى الأزمة المالية من خلال دراسة ردود ألأفعال تجاه مهنة التدقيق.
٣. البحث في كيفية تفعيل مهنة التدقيق للحد من آثار الأزمة المالية .

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها:(إن تفعيل مهنة التدقيق من خلال الالتزام بمعايير جودة التدقيق والالتزام بأخلاقيات المهنة وتعزيز مسؤولية المدقق في تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار فضلا عن أن تأكيد الدور الحوكمي للمهنة يسهم في الحد من وقوع الأزمات المالية والحد من آثارها).

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي من خلال تناول ما ورد حول الموضوع من دراسات وأبحاث.

ولتحقيق هدف البحث وفرضياته سيتم تناول النقاط الآتية :

أولاً:-الأزمة المالية – من منظور تدقيق.

ثانياً:- ردود الأفعال تجاه مهنة التدقيق كونها احد أسباب الأزمة المالية العالمية .

ثالثاً :- سبل تفعيل مهنة التدقيق لتخفيف آثار الأزمة المالية .

أولاً- الأزمة المالية – من منظور تدقيقي

١. طبيعة الأزمة المالية وجذورها

نشأت المحاسبة وتطورت مع تطور المجتمعات علمياً واقتصادياً، ويتركز دورها الأساس في قياس الأحداث الاقتصادية وتوصيلها إلى المستفيدين من أصحاب المصالح لاتخاذ القرارات المختلفة ،وتمر مهنة المحاسبة اليوم بأزمة ثقة عميقة أدت إلى حدوث انهيارات في عدد من الشركات العملاقة منها شركة أنرون Enroe وشركة آرثر أندرسون ARTHER ANDERSON لتدقيق الحسابات، وقد عزا العديد من الباحثين سبب تلك الإنهيارات الى ضعف عمل مكاتب التدقيق والتي أتاحت الفرصة للمتلاعبين الذين تسببوا

بتلك الإنهيارات ، مما تسبب بعواقب لم يمكن إصلاح آثارها، وبالتالي انعكست على الاقتصاد العالمي بشكل أزمات مالية (جوادي ،٢٠٠٩، ٦٠).

يشير مفهوم الأزمة إلى أنها نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر تاثيراً مادياً على النظام كله . كما إنهُ يهدد الافتراضات الرئيسة التي يقوم عليها النظام (المعموري، الصوفي،٢٠٠٩، ٤)

وتتجسد الأزمة في الركود والتباطؤ والتراجع في النشاط الاقتصادي وانخفاض كبير في تعاملات البورصة واضطراب آلية السوق، وهذا يعكس عدم الثقة في النظام المالي السائد.

وها هو يمر العالم ومنذ سبتمبر ٢٠٠٨ بالأزمة المالية العالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة ١٩٢٩، إذ بدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوربية والأسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٨ إلى (١٩) بنكاً (دهمان، ٢٠٠٩،٩).

تمتد جذور الأزمة المالية العالمية إلى زيادة حجم القروض العقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغيرة دون وجود ضمانات كافية، فكانت نسبة الفائدة في حينها متدنية، مما شجع على زيادة وتطور القروض، كما قامت المصارف بتحويل القروض الممنوحة إلى سندات متداولة في الأسواق المالية (التسنيد) من خلال البيع لشركات التوريق، وبذلك اتسعت الهوة بين حجم الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي مما أدى بالمصارف الى القيام بإجراءات تعزيز مركز السندات ثم التأمين عليها للحماية من إفلاس البنك، مما شجع على اقتناء العديد من تلك السندات .

وابتدأ في عام ٢٠٠٧ هبوط قيمة هذه العقارات، وأصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها .ولم يعد بمقدور الأفراد سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة مما أدى إلى تضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم السداد هبطت قيمة أسهمها بالبورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تأمين إفلاسها، وتوالت الخسائر الاقتصادية الناتجة عن العجز ومُنيت الكثير من الأسواق بالخسائر، وبالتالي فقد المستثمر الثقة في الأسواق وبجدوى الأدوات المالية الحديثة (تسنيد الديون) كما فقد الثقة بتقييم الدين بشكل حقيقي وكامل (السعدي،٢٠٠٩، ٥)

٢. الأسباب والآثار

قد تعاني الشركات من خسائر مستمرة من العمليات نتيجة منح ائتمانات كبيرة لزبائنها من دون سياسة إئتمانية جيدة أو نتيجة الإدارة السيئة لرأس المال أو فشل في الاستجابة للمتغيرات في الظروف الاقتصادية وغيرها من الأسباب، مما يعرض هذه الشركات إلى الأزمة المالية، وهذا ما حصل بالمؤسسات المالية في أمريكا في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي (Bakerm, 2002, 425).

وقد تناولت العديد من الدراسات أسباب الأزمات المالية واستطاعت إعطاء تفسير جزئي لهذه الأزمات، إلا إنها فشلت في تفسير آلية هذه الأزمات وخاصة عمقها وبقائها ودوامها. وتقف وراء الأزمات المالية أسباب عدة أهمها أسباب اقتصادية ومالية وأزمة الثقة.

وأشارت (الجرجوسي) إلى أن التوسع في منح الائتمان والتحرر المالي غير الوقائي وضعف الأنظمة المحاسبية والرقابية والتنظيمية فضلاً عن المعلومات الناقصة وعدم توافر الشفافية فيها فضلاً عن أزمة الثقة بشأن توقعات مستقبل الأسواق المالية وبقدرة الشركات على تسديد القروض المترتبة عليها كل ذلك يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية(الجرجوسي، ٢٠٠٦، ١٢).

أما الأزمة المالية العالمية الحالية وما سببتهُ من حالة كساد في الأسواق المالية وإفلاس العديد من الشركات والمؤسسات المالية فقد أثارت جدلاً واسعاً بين الباحثين حول مسببات تلك الأزمة، فمنهم من أرجعها إلى أسباب ائتمانية ومنهم أعادها إلى فشل قانوني واقتصادي ومالي، ومنهم من قسم الأسباب إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية. ولأغرض البحث سيتم التركيز على دور مهنة التدقيق لأنها أحد الأسباب المحاسبية للأزمة والتي تتمثل في (جوادي ،٢٠٠٩، ٦٢):

١- تعدد الجهات الرقابية على المعلومات المحاسبية واختلاف قوة الإلزام .
٢- تأثير أصحاب المصالح على المؤسسة الواضعة للمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.
٣- تأثير إدارة الشركة على جودة المعلومات المالية.
٤- تأثير مدقق الحسابات على جودة المعلومات المالية.
٥- مشكلات في قواعد ومعايير التدقيق .
٦- فجوة التوقعات.

ثانياً- ردود الأفعال تجاه مهنة التدقيق لأنها أحد أسباب الأزمة المالية العالمية

من بين الأسباب الكثيرة التي تم تناولها للازمة المالية، فان الأسباب المحاسبية قد تبدو الأشد خطورة، إذ إن المشكلة الجوهرية التي تعبر عنه تلك الأسباب تكمن في نوعية المعلومات المحاسبية المعروضة ومدى صدقها ونزاهتها وتطابقها مع الحقيقة، وكذلك مدى وجود آليات قادرة على ضبط ومراقبة صحة هذه المعلومات لتفادي الوقوع في عمليات الغش والتلاعب التي يمكن أن تنتج عن ممارسة محاسبية خادعة و عرض معلومات وبيانات وهمية هدفها التأثير على اتجاهات وقرارات المتعاملين في الأسواق بطريقة تخدم مصالح الشركة المتآمرة، وتجمع الدراسات الحديثة وآراء المتخصصين على أنه لتفادي هذه المشكلة لابد من توفر أنظمة تدقيق جيدة وفعالة تمنع تواطؤ المدققين مع من لهم علاقات ومصالح في الشركة كأعضاء مجلس الإدارة مثلا ،لأن وجود نظام تدقيقي جيد يعني المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العمومية على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري (جوادي ،٢٠٠٩، ٦١).

وعليه فقد تم توجيه العديد من الاتهامات إلى مهنة التدقيق من قبل العديد من الجهات، لأنها من الأسباب الرئيسة للازمة المالية ويمكن حصر هذه الإتهامات في نقطتين أساسيتين:

١- قصور في تطبيق معايير التدقيق.
٢- قصور دور التدقيق في حوكمة الشركات .

١. قصور في تطبيق معايير التدقيق

إن الغرض الأساسي من عملية التدقيق هو توفير ضمانات كافية للمساهمين بأن الشركة قد أعدت البيانات المالية بشكل صحيح ولا وجود لتقديم رأي عام على أنموذج أعمال الشركة، وكان من المتوقع من مدققي الحسابات النظر في المخاطر التي تواجه

الشركة والسوق وتقييم مبدأ الاستمرارية ،إذا هناك فجوة توقعات بين التوقعات الفعلية في نطاق عملية التدقيق والتصور العام للمعلومات التي ينبغي للتدقيق الكشف عنها.وكان سقوط شركة آرثر أندرسن وهي من الشركات الكبيرة لتدقيق الحسابات نتيجة لفقدان الثقة من جميع أصحاب المصالح وعليه لابد من أن تقوم مهنة التدقيق على مجموعة من القواعد والمعايير من أجل الابتعاد قدر الإمكان عن الشك في مسؤولية مدقق الحسابات، إذ إن المنظمات المهنية تعمل على تنظيم عمل التدقيق ووضع الضوابط والأطر التي يعمل من خلالها المدقق، وذلك بوضع معايير دولية متفق عليها صادرة عن منظمات مهنية متعددة منها معهد المدققين الداخليين (IIA) والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) فضلاً عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وغيرها من الهيئات، وهنا ظهرت بعض الانتقادات لمهنة التدقيق تجسدت في التأكيد على ضعف في تطبيق معايير التدقيق الدولية في المجالات الآتية:

أ- الاستقلالية

وجهت عدة اتهامات إلى معايير التدقيق المتعلقة باستقلالية وحيادية مدقق الحسابات، والخدمات ماعدا التدقيق التي يقدمها المدقق لإدارة الشركات فضلاً عن الاتهامات الموجهة إلى منظمو المهنة في عدم التأكد من توافر الخبرة اللازمة لدى مدقق الحسابات وبما يتلاءم مع المتغيرات في الظروف الاقتصادية والتطور التقني الحديث في بيئة التقنية الحديثة، إذ تم توجيه انتقادات كثيرة حول عدم وضوح علاقة المدقق بالشركة وأثر ذلك على استقلاليتهِ من خلال الخدمات التي يقدمها لإدارة الشركة خلاف التدقيق مثل الخدمات الاستشارية وكذلك طول العلاقة بينهما، كل هذا سوف يؤثر على جودة التدقيق ومستوى الشك المهني الذي يمارسهُ المدقق وبالتالي على استقلالية المدقق .

وقد أرجعت الكثير من الدراسات فشل التدقيق كسبب من أسباب الأزمة يعود الى عدم استقلال المدققين من خلال تقديمه خدمات أخرى بخلاف التدقيق مثل الخدمات الاستشارية وتصميم النظم المحاسبية، وقد جاء في دراسة (Vinten) ضرورة منع المدققين من تقديم خدمات أخرى ماعدا التدقيق كتقديم الخدمات الاستشارية وتصميم النظم (venten,2003,215)

كما إن من أسباب عدم الاستقلالية طول مدة التدقيق لدى العميل وقد تناولت دراسة (Raiborn) موضوع التدوير الملزم على اعتبار أن طول فترة التدقيق والعلاقة مع زبون التدقيق من العوامل المؤثرة في مستوى الشك المهني الذي يمارسه مدقق الحسابات (Raibron, 2006, 52).

وقد أوضح دستور مهنة التدقيق الذي أعده الاتحاد الدولي خلال عام ١٩٩٠ وتمت مراجعته وتعديله في يوليو ١٩٩٢ الحالات التي يترتب عليها التشكيك في استقلال مدقق الحسابات وهي (حجازي،٢٠١٠، ١٥):

١. أن يكون له مصالح مالية مباشرة مع الزبون .
٢. أن يكون وصياً في منشأة مالية أو منفذاً أو مديراً في الشركة، وكانت المنشاة أو الشركة زبونه للمدقق .
٣. أن يقترض من أو يقرض زبوناً أو مسؤولاً أو مديراً أو مساهماً رئيساً في شركة عميلة للمراجع .
٤. أن يكون مشتركا في شركة مشتركة مع زبون أو مع موظفيه.

٥. أن تكون له مصالح مالية مع شخص غير زبون له ويكون مستثمرا في شركة زبونه أو تكون الشركة الزبونه مساهمة في أعمال هذا الشخص .

وتعد حادثة انرون تذكيرا هاما حول إمكانية تهديد استقلالية مدقق الحسابات، إذ تقاضت شركة آرثر أندرسون، وهي إحدى الشركات الخمس التي كانت تقوم بتدقيق شركة أنرون عام ٢٠٠٠ (٢٥) مليون دولار لقيامها بأعمال استشارية للشركة نفسها، وهو الأمر الذي يعد دليلا على أن استقلال المدقق وحياده يصبح مهددا اذا جمع بين هاتين المهمتين، كما أن شركة أندرسون قامت بالإضافة إلى هاتين المهمتين بمهمة التدقيق الداخلي، وهو الأمر الذي أسهم بشكل كبير في حدوث تلك الفضائح المالية (المعتاز ،٢٠٠٨، ٢٦٦)

ب- قصور مهنة التدقيق في تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار

لا شك انه يسبق الانهيار المالي للشركة تعسر مالي وتدهور في النسب والمؤشرات المالية وعدم قدرة الشركة على سداد ديونها، مما يؤثر على أسعار الشركة في البورصة ،وبالتالي فإن عدم إشارة مراقبي الحسابات إلى عدم مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق رقم (٥٧٠) الخاص بتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار يعني عدم كفاءة التدقيق، وبالتالي غياب معلومات هامة للمستثمرين وأصحاب المصلحة في الشركة، وبالتالي إلحاق الضرر بهم نتيجة)الضغوط المتزايدة على المدقق لإصدار تقرير نظيف غير متحفظ (Venuti,2004,312) وتتمثل مسؤولية مدقق الحسابات بتقييم مدى ملاءمة فرص استمرار الشركة لمواجهة فائض الطلب على مسؤولياتهِ من ناحية ودليل لتضييق فجوة التوقعات من ناحية أخرى .ومهنياً هناك حدود واضحة ومحددة لهذه المسؤولية تعكس المقدرة على الوفاء بالطلب عليها واستجابة المهنة لتحديات الممارسة العملية خاصة في ظل السوق عامة وسوق الأوراق المالية خاصة .فأصبح مدقق الحسابات الآن مسؤولاً عن تخطيط أعمال التدقيق وتقييم نتائج التدقيق عن تقييم مدى ملاءمة فرص الاستمرار للشركة لمدة زمنية معقولة، وهذا سوف ينعكس على شكل وثقة ومحتوى تقرير مدقق الحسابات عند تدقيق القوائم المالية .إذ إن الإفصاح في تقرير مدقق الحسابات عن الشك سوف يساعد المستثمرين في توخي الحذر في اتخاذ قراره الاستثماري. وأن طلب سوق المال على مسؤولية مدقق الحسابات في تقييم فرص الاستثمار مرتبط بصورة أساسية بوجود فجوة التوقعات في مجال مسؤوليات مدققي الحسابات نحو أصحاب المصلحة في الشركة، وبذلك فان وفاء مدقق الحسابات بمسؤوليته في تقييم فرص الاستثمار يعتبر عاملا مهما بالنسبة له في مجال زيادة ما يطلبهُ الطرف الثالث من مسؤوليات وان دليل أهمية وفاء مدقق الحسابات بهذه المسؤولية تتمثل في حجم الدليل الكافي الملائم على الشك في مقدرة الشركة على الاستمرار (السعدي، ٢٠٠٩، ٨).

ت-غياب الالتزام بأخلاقيات مهنة التدقيق

أشارت بعض الدراسات أيضا إلى ضرورة الاهتمام بالقضايا الأخلاقية والالتزام بالسلوك المهني من قبل مدقق الحسابات إذ أن ضعف الجوانب الأخلاقية قد يؤثر سلباً على موضوعية واستقلالية المدققين .

أن انجراف الكثير من أعضاء لجان التدقيق وراء مطامعهم الشخصية وتورط الأشخاص الذين كان يفترض فيهم حماية حقوق المساهمين وبقية الأطراف الأخرى في استلام مكافآت ضخمة من شركة أنرون أثار تساؤلاً حول مدى إمكانية وجود معايير أخلاقية يتم تبنيها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية لتحكم النواحي الأخلاقية والسلوكية التي يجب التصرف من خلالها من قبل المدراء والمدققين ،ويعد التزام المنتمين

إلى مهنة التدقيق بقواعد سلوك وآداب المهنة اعترافًا منهم بمسؤولية المهنة تجاه المجتمع والعملاء وزملائهم في المهنة وقد تناولت دراسة (Ashbough) القضايا الأخلاقية التي تواجه المهنة وأرجعت الدراسة الأزمة الأخلاقية الى تفاوض مدقق الحسابات مع الإدارة العليا المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وهذا بدوره أثر سلبا على موضوعية واستقلال المدققين وممارستهم للحكم المهني (Ashbough, 2004, 230).

ث- انخفاض جودة التدقيق

لاقى موضوع جودة التدقيق اهتماما كبيرا بين الباحثين في محاولة لوضع تعريف محدد وواضح له ومن بين التعريفات التي وضعت التعريف الذي جاء به (Angelo) :أنها تقدير للسوق لاحتمالية قيام المدقق باكتشاف الانحراف في النظام المحاسبي للزبون محل التدقيق ثم قيام المدقق بالتقرير عن ذلك الانحراف (De Angelo,1981,186) .

وقد أوضح آخرون أن غياب تعريف محدد لجودة التدقيق لأن عملية التدقيق هيكل كامن متعدد الأبعاد يعتمد على مجموعتين من العوامل ألا وهي (الجودة الفنية) و(السلوك المهني) وأن تقليل الاهتمام بأي منهما يشكل تهديدا مباشرا على نتيجة التدقيق ذاتها، ومن ثم مصداقية الرأي الذي يصدره المدقق (العتيبي،٢٠١٠، ٢٥).

وتطرقت دراسة (Jaffar) إلى العوامل المحتملة التأثير على جودة التدقيق التي تتمثل في (Jaffar, 2005, 24) :

١- المعرفة التي يمتلكها المدقق .
٢- قدرة المدقق على إبلاغ زبونه عن أي تطور في المحاسبة أو التقارير المالية.
٣- التزامه بمعايير السلوك المهني .
٤- معرفته بمجال عمل زبونه .

واهتمت الدراسات الحديثة ببعد الجودة لعملية التدقيق على اعتبار إنها السبب في حدوث الأزمات المالية سواء كانت الجودة على مستوى الفحص والتي تتأثر كما اشرنا سابقاً بدرجة استقلالية مدقق الحسابات وطول علاقة المدقق بالعمل أو الجودة على مستوى منشآت المراجعة الصغيرة، وقد جاءت دراسات أكدت أن الفشل في عمليات التدقيق تزيد في الشركات الصغيرة الحجم خاصة مالهُ صلة بإجراءات التحقق والتوثيق (Hoaston, 2007,112) لهذا اتجهت دراسات عديدة للبحث في العلاقة بين جودة التدقيق قدرته على اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية التي أدت إلى انهيار شركة انرون وآرثر اندرسون (حمدان، ٢٠١٠، ٥).

٢. قصور دور التدقيق في حوكمة الشركات

إن لفظ حوكمة يقُصد بهِ الرقابة أو ممارسة السلطة وعرفتهُ اللجنة البريطانية في تقريرها السنوي (Codbury) عام ١٩٩٢ على أنها :" النظام السليم للرقابة المالية وغيرها الذي بواسطتهِ يتم توجيه الشركة ومراقبتها" .

كما عرفها كل من (علي وشحاتة) بأنها مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة وبالتالي تحقيق التميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والشركة ككل (علي وشحاتة ،٢٠٠٧، ١٥) .

وتعد حوكمة الشركات أحدث توجه عالمي لإحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استخدام سلطاتها، وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين أدائها وممارساتها المحاسبية وتوفير الشفافية في التقارير المالية وغير المالية الصادرة عنها .ويحتل البعد المحاسبي لحوكمة الشركات أهمية كبيرة من بين أبعادها المختلفة من خلال القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات والتي تعد المرآة التي من خلالها يرى المساهمون وأصحاب المصالح الأخرى نتيجة نشاط الشركة (الحفناوي،٢٠٠٩، ٥).

وقد أشارت الدراسات العديدة التي تناولت أسباب الانتهاكات المالية التي حدثت موخراً في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن هذه الانتهاكات نتجت عن عدم الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD) فمثلاً ماحدث في شركة انرون هو انتهاك القابلية للمساءلة لأعضاء مجلس الإدارة في الشركة، إذ لم يكن هناك أي مسؤولية تجاه حملة الأسهم مما أدى إلى تحقيق القيمة السوقية لاستثماراتهم عند اكتشاف الأزمة .كما ان غياب النزاهة وعدم الإفصاح عن أنشطة التلاعب التي تم إخفاؤها وإخفاء الخسائر أي بعبارة أخرى لم يكن هناك الشفافية في شركة انرون، ولم يكن المستثمرون على علم بما يحدث في الشركة، وقد تم حجب الصورة الصادقة عن الوضع المالي ونتائج أعمال الشركة عن الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية، وهذا يعكس عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة (Mardjono, 2005, 8).

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات تتم من خلال مجموعة من الآليات والتي يؤكد الباحثان أن الضعف في احد أو بعض هذه الآليات يسهم في وقوع الأزمة المالية . إذ يرى الباحثان ان سبب ضعف هيكل الحوكمة يعود إلى القصور في الوظائف الإشرافية للجان المراجعة التي تعد احد أهم الآليات لحوكمة الشركات وعدم تفعيل الدور الإشرافي المتأثر بالمتطلبات التي أشار إليها قانون (Sarbanes Oxley) الأمريكي، وكذلك عدم وجود الالتزام بالافصاحات للجنة المراجعة مما يضعف قيامها بوظائفها الإشرافية وتحسين حوكمة الشركات واستعادة ثقة الجمهور في عمليات التقرير المالي وتطوير كفاءة التدقيق (Kanchel, 2007, 111)

كما رجحت دراسات أخرى سبب ضعف هيكل الحوكمة إلى عدم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وضعف الدور الذي تقوم به اللجان المنبثقة عنه مثل لجنة المخاطر إذ أن عدم وجود فحص دوري لخطط الحوافز والمكافآت وغياب الفحص الشامل للمخاطر التي تتعرض لها الشركة يسهم في وقوع الأزمة المالية (Ettorre, 2009, 425)

ثالثاً - سبل تفعيل مهنة التدقيق والأزمة المالية

يمكن اعتبار الأزمة المالية فرصة لتصحيح بعض أوجه الضعف والقصور في النظام المالي ووضع التدابير اللازمة للتغلب على الأزمة، وهذه مهمة جداً وتستغرق وقتاً وعلى المدى الطويل، أما على المدى القصير فلا بد من إيجاد السبل التي تؤدي إلى استعادة الثقة من قبل المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح ولاسيما ما يتعلق بالشفافية ،وإن الدور الذي تقوم به مهنة التدقيق مهم جدا في ظل الأزمة المالية والتحديات والمتغيرات الاقتصادية التي خلفتها الأزمة في الاقتصاد العالمي .

وعليه لابد من إيجاد سبل لتفعيل هذه المهنة كونها أداة رقابية فاعلة لحماية الاستثمارات من الانهيار وإعادة الثقة في البيانات والتقارير المالية وتضييق فجوة التوقعات، ويمكن حصر سبل التفعيل في الآتي:

١- الالتزام بمعايير جودة التدقيق

إن فعالية عملية التدقيق تعتمد بدرجة كبيرة جودة الأداء المهني للمدقق ،فكلما كانت طبيعة عملية التدقيق تتصف بجودة عالية جعلت عملية التدقيق ذات قيمة معتبرة إذ إن جودة عملية التدقيق تضفي مزيدا من المصداقية والوثوق في البيانات والمعلومات المالية المدققة المقدمة للأسواق المالية. (العتيبي، ٢٠١٠، ١٢) ولتعزيز الدور الذي تقوم به مهنة التدقيق اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في ٢٠٠٥ المعيار الدولي لمراقبة جودة التدقيق (ISQI) والذي أوضح أن نظام مراقبة جودة التدقيق يتكون من ستة عناصر هي:

مسؤوليات القادة تجاه الجودة داخل المنظمة ،المتطلبات الأخلاقية والسلوكية ،قبول واستمرارية العلاقات مع الزبائن ،وطبيعة المهام الخاصة ،الموارد البشرية ،أداء المهام، الرقابة والمتابعة (WWW.IFAC.ORG) .

كما قام الاتحاد بإجراء تعديل لعدد من معايير التدقيق الدولية بهدف توضيح وتحديث الأسس التي يمكن يبنى عليها التدقيق، كما توضح هذه التعديلات كيفية تطبيق معايير التدقيق الدولية في إطار المنهج القائم على تحديد الأسس والمبادئ، وتؤكد هذه التعديلات استخدام الحكم المهني وتفرض الالتزام بتطبيق جميع معايير التدقيق الدولية الملائمة لعملية التوثيق وقد تم طرح مشروع التعديل في نسخة معايير المراجعة الدولية الصادرة في سنة ٢٠٠٩، وتعد هذه التعديلات كانعكاس للأزمة المالية .ومن بين التعديلات تعديل معيار التدقيق رقم (٢٦٠) الذي يركز على المتطلبات الأخلاقية والاستقلال، وقد تشابه هذا التعديل مع متطلبات قانون (Sarbones , Oxley , 2002) لضمان استقلال المدقق الداخلي وعدم تقديم المدقق لخدمات استشارية وخدمات التقييم لزبائنهِ .ويُعد قانون (Sarbones , Oxley 2002,) تغيير جوهرياً في عمل المدققين والمحاسبيين والمدراء المحللين الماليين، إذ يُعد حجر الزاوية في بناء معلومات مفيدة وموثوقة من خلال الحد من إدارة الأرباح وإعداد الحسابات التجميلية وغيرها من تجاوزات الإدارة وتعزيز العقوبات على الجرائم المالية والاختلاسات (نبروخ. ٢٠٠٩) .

أيضاً تم تعديل معيار التدقيق رقم (٢٣٠) الذي أكد على ضرورة توافر عنصر المهارة لدى مدقق الحسابات، مما يزيده في جودة التدقيق سواء على مستوى الفحص أو على مستوى مكاتب التدقيق.

٢-الالتزام بأخلاقيات المهنة

أوضحت الدراسات العديدة بأن من الاتجاهات الرئيسة لتحسين مستوى جودة الأداء في مهنة التدقيق الاتجاه السلوكي والأخلاقي للمدقق فضلاً عن الاتجاهات الأخرى، وبالتالي يجب على المدقق أن يكون على دراية بكافة التعليمات الموضحة بدليل آداب وسلوك المهنة، وأشار المعيار الدولي للتدقيق (٧١٠) إلى انه في حالة تقديم خدمات خاصة من قبل المدقق ضرورة أن يشير في تقريره إلى انه قام بأداء مهمته وفقاً للمتطلبات الأخلاقية وينفذ عملية التدقيق بالحصول على تأكيد من خلو المعلومات من أي تعليمات جوهرية ،وتأكيداً على أهمية الجانب الأخلاقي في مهنة التدقيق تضمنت التعديلات التي جاء بها الاتحاد الدولي للمحاسبين تعديل المعايير الدولية الخاصة بدعم الممارسات الخاصة بأخلاقيات المهنة وإضافة متطلبات توثيق لم تكن موجودة في السابق والتي بموجبها سيصبح المدقق أكثر إلتزاماً ببذل العناية المهنية والمتطلبات الأخلاقية كما تمثل حماية للمدقق الخارجي عند تعرضه للمساءلة، ويظهر ذلك جليا في التعديل الصادر لمعيار التدقيق الدولي رقم (٢٢٠).

وتجدر الإشارة هنا إلى دور المناهج التعليمية في دعم أخلاقيات المهنة، ففي المملكة المتحدة صدر تقرير في أكتوبر عام ٢٠٠٥ عن أهمية تدريس الأخلاق في مؤسسات التعليم العالي، وقد بين احد الباحثين إلى احد أساليب الاستجابة الأكاديمية للازمات المالية الأخيرة هو"إحياء الأخلاقيات " وقد أشار الكاتب المذكور إلى جهود العديد من الجامعات الأمريكية في هذا الخصوص (المعتاز، ٢٠٠٨، ٢٧٦). وفي السياق نفسه فقد تم تعديل المعيار الدولي رقم (٢٤٠) للتدقيق الذي يؤكد على خبرة المدقق في ممارسة الشك المهني، وان يكون يقظاً للظروف التي قد تشير إلى تحريفات محتملة ناتجة عن الخطأ او الغش والاحتيال والاستجابة المناسبة لحالات الغش أو الاحتيال التي تم تحديدها يتبع ذلك تعديل المعيار الدولي للتدقيق رقم (٥٥٠) الذي أوضح خطر الاحتيال والتي يجب توجيه انتباه المدقق لها. والتي قد تظهر نتيجة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تكون مناسبة لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال .

كما تم إصدار معيار التدقيق الأمريكي رقم (٩٩) لتعديل المعيار التدقيق الأمريكي رقم (Sas , no.82) بهدف زيادة التركيز على ممارسة الشك المهني، إذ يوفر هذا المعيار الإرشاد والتوجيه للمدقق الخارجي تجاه مسؤوليتهِ في التحقق والكشف عن التلاعب والغش في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية قيد التدقيق والتركيز على الحصول على معلومات إضافية تتعلق بمخاطر الغش وتوسيع التقييم وزيادة التوثيق (السعدي، ٢٠٠٩، ١٢).

٣- تعزيز مسؤولية المدقق في تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار

جاء في التعديلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمحاسبين عام ٢٠٠٩ تعديل تعريف حظر الأعمال في معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) ليشير إلى انه الحظر الناتج عن الظروف أو الشروط أو الأحداث الوهمية التي يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة الوحدة في تحقيق أهدافها أو الناتج عن وضع أهداف وخطط غير ملائمة .وهذا التعديل جاء نتيجة الضغوط من الأزمة المالية وليؤكد ايضاً أهمية تقييم استمرارية الشركات من قبل المدقق، وهذا أيضاً ما أكده التعديل الذي شمل المعيار (٥٧٠) الذي يفرض على المدقق التأكد من خلال تقييم مزاعم الإدارة حول قدرة الشركة على الاستمرار بأدلة إثبات تتعلق بأسباب أو أحداث قد تثير الشكوك حول استمرارية الشركة عن طريق التحقق من صحة الحسابات ودقته واستقلالية المدقق، والتحقق من أوجه القصور التي تلازم نظام الرقابة الداخلية ،فقد تكون هناك تكلفة غير متناسبة مع الخسائر المتوقعة نتيجة الغش او الخطأ،أو توجيه نظم الرقابة إلى أنواع العمليات العادية المتوقعة من دون العمليات غير العادية ،أو إمكانية التحايل على نظم الرقابة الداخلية عن طريق التواطؤ بين أطراف داخل المنشأة أو خارجها أو مخالفة إجراءات الرقابة عن طريق الشخص المسؤول عن تطبيقها وعدم ملاءمة إجراءات الرقابة نتيجة تغير الظروف، وبالتالي عدم الالتزام بها (حجازي،٢٠١٠، ١٠٧).

٤- تفعيل الدور الحوكمي لمهنة تدقيق الحسابات

سبق وأن أشرنا إلى أهمية حوكمة الشركات نظراً لما حققتهُ من مزايا تتضمن تحسين القدرة التنافسية للمنظمات وزيادة قيمتها وفرض الرقابة الفعالة على أداء المنظمات وتدعيم المساءلة فيها،وضمان تدقيق الأداء التشغيلي والمالي للشركة.فضلاً عن تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد فضلا عن زيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية (مخلوف، ٢٠٠٩،٨).

وأكدت الكثير من الدراسات أن هناك علاقة بين جودة عملية التدقيق ووجود إطار جيد وفعال لحوكمة الشركات، وجاءت دراسة العتيبي لتشير إلى وجود علاقة ثلاثية الأبعاد

فيما بين (١) مستوى أطر وهياكل الحوكمة (٢) درجة نمو وتطور سوق المال (٣) جودة قواعد وممارسات التدقيق (العتيبي، ٢٠٠٨، ٩).

ويمكن حصر مجالات التأكيد على الدور الرقابي لحوكمة الشركات من خلال إعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية ولجنة المراجعة والمدققين الخارجيين من خلال الآتي (لطفي، ٢٠٠٥، ٨١٩):

أ. يجب أن يقوم مجلس الإدارة بتقييم متوازن وقابل للفهم لموقف الشركة ومستقبلها .
ب. يجب أن يحتفظ المجلس بنظام سليم للرقابة الداخلية لأغراض حماية استثمارات المساهمين وموجودات الشركة .
ت. يجب أن يحدد مجلس الإدارة الترتيبات الرسمية والشفافة لدراسة كيفية قيامهم بتطبيق مبادئ إعداد التقارير المالية ومبادئ الرقابة الداخلية ،فضلاً عن كيفية الحفاظ على علاقة ملائمة مع مدققي الحسابات .

وهذا يتحقق من خلال مجموعة من الخطوات تتمثل في تسهيل وتعزيز الاتصال بين المدققين الداخليين وإدارة الشركة ولجان التدقيق ،وفحص سياسات وتعليمات الشركة في ضوء الاعتبارات الأخلاقية، بالإضافة إلى مراقبة الطريقة التي يتم بها أداء أمور الشركة والالتزام بدليل سلوك الشركة، وإذا ما تم ذلك يمكن أن تحقق الثقة في التقارير المالية التي يقدمها مجلس الإدارة، وانه يتم الرقابة على الشركة بشكل جيد (لطفي،٢٠٠٥، ٨٢٩).

هذا وقد تم إصدار المعيار الدولي رقم (٢٦٥) بهدف تأكيد مسؤولية المدقق عن الإبلاغ عن أوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية للمسؤولين عن الحوكمة، كما و تم تعديل المعيار الدولي للتدقيق رقم (٢٥٠) ليشير إلى ضرورة أن تكون عمليات الشركة تتم وفق اللوائح والقوانين وتحت إشراف المسئولين عن الحوكمة وأكد المعيار أن الاتصال بين المدقق والمسؤولين عن الحوكمة هو اتصال ذو اتجاهين مما يساعد في دعم استقلالية مدقق الحسابات وحصوله على معلومات ملائمة وتحقيق جودة التدقيق التي بدورها تمثل إحدى دعائم الحوكمة.

الخلاصة

خلص البحث إلى النقاط الآتية:

١. تُعد مهنة التدقيق احد أهم أسباب الأزمة المالية نتيجة تعدد الجهات الرقابية وعدم التطبيق السليم لمعايير التدقيق الدولية، فضلاً وجود فجوة توقعات بين ما يعمله المدقق وبين ما يتوقعهُ الطرف الثالث منه
٢. تكمن المشكلة الجوهرية للازمة في نوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها ومدى صدقها ونزاهتها ومدى وجود آليات قادرة على ضبط ومراقبة صحة هذه المعلومات .
٣. تنحصر الاتهامات الموجهة إلى مهنة التدقيق كونها من المسببات الرئيسة للازمة المالية في نقطتين الأولى قصور تطبيق معايير التدقيق والثانية قصور دور التدقيق في حوكمة الشركات .
٤. إن عدم الإلتزام بالسلوك المهني وضعف الجوانب الأخلاقية أثر سلباً على موضوعية واستقلال المدققين وانخفاض جودة التدقيق .
٥. يتجسد قصور دور التدقيق في حوكمة الشركات من خلال عدم الإلتزام بمبادئ الحوكمة وضعف الدور الذي تقوم به لجان التدقيق .

٦. يمكن اعتبار الأزمة المالية فرصة لتصحيح بعض أوجه القصور في النظام المالي واستعادة الثقة من قبل المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح من خلال إيجاد سبل لتفعيل دور مهنة التدقيق.
٧. يتم تفعيل مهنة التدقيق من خلال الإلتزام بمعايير جودة التدقيق، فضلاً عن معايير التدقيق، اذ كلما كانت عملية التدقيق تتصف بالجودة العالية أدى ذلك إلى زيادة درجة المصداقية والوثوق في المعلومات المدققة .
٨. من الإتجاهات الرئيسة لتحسين جودة التدقيق الاتجاه السلوكي والأخلاقي إذ وهناك أهمية خاصة لتدريس الأخلاق في التعليم العالي .
٩. يتم تفعيل الدور الحوكمي لمهنة التدقيق من خلال الاحتفاظ بنظام سليم للرقابة الداخلية وتحسين دور لجان التدقيق وتعزيز الإتصال بين المدققين الداخليين والإدارة ولجان التدقيق.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. بيومي، شوقي عبد العزيز ،٢٠٠٥، حوكمة الشركات في علاج أعراض الفكر المحاسبي،المؤتمر العلمي السنوي الخامس ،جامعة الإسكندرية، كلية التجارة.
٢. الجرجوسي، سراء سالم ،٢٠٠٦، الأزمات المالية العالمية:قياس ومحاكاة لازمات مالية في بلدان عربية مختارة، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٣. جوادي، توفيق ،٢٠٠٩، الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي .
٤. حجازي، وجدي حامد،٢٠١٠، المعايير الداخلية للمراجعة شرح وتحليل، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر،الإسكندرية.
٥. حمدان، علام محمد موسى ،٢٠٠٩، دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية، كلية العلوم الإدارية، البحرين.
٦. دحمان، بن عبد الفتاح، ٢٠٠٩، سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة benabdelfattah @yahoo.fr.،
٧. السعدي، إبراهيم خليل حيدر، ٢٠٠٩،اثر الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق،المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء،الأردن.
٨. العتيبي، سالم بن عبدالله ،٢٠١٠، جودة عملية المراجعة كإحدى آليات الحوكمة، جامعة ام القرى، مكه المكرمة.
٩. علي، عبد الوهاب نصر وشحاته السيد شحاته، ٢٠٠٧، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية .
١٠. لطفي، امين السيد احمد ،٢٠٠٥، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الإسكندرية.
١١. مخلوف، احمد ،٢٠٠٩،الأزمة المالية العالمية واستشراق الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات ،Makhloof7@yahoo.com.
١٢. المعتاز، إحسان بن صالح ،٢٠٠٨،أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار الشركة انرون والدروس المستفادة ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة .

١٣. المعموري، علي محمد ثجيل و فارس جميل حسين الصوفي ،٢٠٠٩، مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن .

ثانياً-المراجع باللغة الاجنبية

1. Ashbaughtl, 2004",Ethicalissues Related to the Provision of Audit and non – Audit Serrices : Eveclence from Academic research " Journal of Business Ethiks.
2. De Angelo,L.E, 1981,auditor size and Audit Quality "Journal of Accounting Economics,vo1.13
3. Ettore B,2009",The board in Crisis " The Corporate Governance advison,Jonlfeb.2009.
4. Hermonson D.R.4R.W ,Houston ,2009," Evidence from the PCAS,Ssecond inspections of small firms" the CPA Journal
5. knechel,W.R.andanstrael"2007,The relationship between andauditor turnover and audit quality implied by going concern opinions Auditing" : A Journal of Practice&theory vol.26.
6. Mardjono Amerta ,2005,"Alate of corporate Gowermance : Lessons Why Firms Fail , Managerial Auditing ,Jounal, Brad ford,vol.20.272.
7. Richard E.Baker, Valdean C.Lembke, Thomas E .Khng,2002",Advancel Financial Accounting" , Mcgraw – hill – irwin, USA.
8. Venten Gerald,2003, "enronit-dispelling the disease managerial auditing journal, vol.18.